شركة صالح سليمان صالح الجبيلان
محاسبون ومراجعون قانونيون

التاريخ: 1446/11/03هـ
الموافق: 2025/05/01م
رقم صادر: SJCPA-A-20250281

السادة / جمعية البر الأهلية بوادي حلي
ترخيص رقم
" مكة المكرمة" –

الموقرين
214
المملكة العربية السعودية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: عقد تعيين (شركة صالح سليمان بن صالح الجبيلان محاسبون ومراجعون قانونيون) لمراجعة القوائم المالية لجمعية البر الأهلية بوادي حلي

إن الغرض من هذا العقد هو تأكيد فهمنا لشروط تعييننا وطبيعة الخدمات التي سنؤديها، فيما يتعلق بمراجعة القوائم **لجمعية البر الأهلية بوادي حلي** (يُشار إليها لاحقاً بالجمعية) من العام المالي المنتهي في **31 ديسمبر 2025 م** والمتضمنة قائمة المركز المالي وقائمة الانشطة والتدفقات النقدية والتغيرات في صافي الاصول والإيضاحات حول القوائم المالية في ذلك التاريخ (يُشار إليها لاحقاً بالقوائم المالية) مع تحديد مسئولية إدارة الجمعية ومهمتنا كمراجعين خارجيين للجمعية.

تنطبق هذه الشروط على الخدمات للسنة المنتهية في **31 ديسمبر 2025 م** وعلى أي إعادة تعيين لاحقة ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك خطياً وعلى الأعمال الأخرى المرتبطة بأي من الخدمات المنفذة بموجب هذا التعيين. وعليه نتفق على الترتيبات العملية المفصلة معكم بشكل منفصل.

مسؤوليات وقيود المراجعة:

1. سنقوم بأعمال المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. تتطلب تلك المعايير منا الالتزام باستقلاليتنا والوفاء بمسئوليات آداب وسلوك المهنة الأخرى ذات الصلة بأعمال المراجعة.
2. وفقا ل " المعايير الدولية للمراجعة المطبقة بالمملكة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين "،فإننا نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة ببعض الأمور المتعلقة بتنفيذ أعمال المراجعة ونتائجها، يتم توصيف الجهات المسئولة عن الحوكمة والمشار اليهم بخطاب الارتباط " المكلفون عن الحوكمة " وغالباً ما تكون الإدارة أو المالك أو قد يمثلون جزء من إدارة المنشأة أو لجنة المراجعة أو لجان تنفيذيه منبثقه من المجلس وفى حال عدم إمكان فصل أغلب مهامهم عن مهام الإدارة يشار اليهم ب " التقرير " المكلفون عن الحوكمة والمسئولين عن الأشراف عن التقرير المالي " وكذلك تشمل بعض الامور التي يتم التواصل فيها مع "المكلفون عن الحوكمة " ما يلي:

أ- مسؤوليتنا بموجب " المعايير الدولية للمراجعة المطبقة بالمملكة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. هي تكوين وإبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة تحت إشراف المكلفين بالحوكمة، وأن أعمال المراجعة هذه لا تعفي الإدارة و"المكلفين بالحوكمة "من مسؤولياتهم.

ب- نظرة عامة حول نطاق وتوقيت أعمال المراجعة المخطط لها.

ت- الأمور التي توثر على شكل ومضمون التقرير

ث- إفادات كتابيه من الإدارة عن الأمور الهامة، إن وجدت، والناتجة عن أعمال المراجعة والتي نوقشت أو كانت موضوع مراسلات مع الإدارة.

3. تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول، فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ هام وإبداء الرأي فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، التي تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية والايضاحات المرفقة بالقوائم المالية والتي تشمل ملخصا بالسياسات المحاسبية المهمة للجمعية وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية " المجلس " والذي اعتمدته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والمعايير والإصدارات الأخرى في المملكة العربية السعودية والمشار إليهم مجتمعين بخطاب الارتباط "المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير والإصدارات الأخرى ذوي العلاقة الأخرى المطبقة بالمملكة".

4. إن التأكيد المعقول هو مستوى مرتفع من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقا ل "المعايير الدولية للمراجعة المطبقة بالمملكة والمعتمدة من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين"، ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري متى كان موجودا. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة ان تؤثر منفردة او في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية كما انه من مسئوليتنا، كطرف بهذا الارتباط، أيضا القيام بما يلي:

أ- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المطبقة.

ب- تقويم مدى معقولية التقديرات المحاسبية والا فصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الادارة.

ت- الأخذ بعين الاعتبار ودراسة نظام الرقابة الداخلية المتعلق بأعداد القوائم المالية للجمعية لغرض تخطيط أعمال المراجعة وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءاتها فقط. مع الإشارة أن هذا الاعتبار لن يكون كافياً لتمكيننا من إبداء راي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية أو تحديد كافة نقاط الضعف الهامة فيه.

ث- استنتاج مدى ملائمة وتطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً الى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق

بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية.

ج- تقويم العرض العام وبنية وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

5. إضافة إلى تقريرنا حول القوائم المالية، فإننا نتوقع أن نقدم لكم خطاباً مستقلاً يوضح أية نقاط ضعف جوهرية استدعت انتباهنا حول النظم المحاسبية والرقابة الداخلية. وسنبلغكم أيضاً بأية أمور أخرى خاصة بالحوكمة التي تنمو إلى علمنا نتيجة أعمال المراجعة التي نقوم بها. على أية حال فإنه غير مطلوب منا أن نقوم بتصميم إجراءات مراجعة خاصة لغرض تحديد هذه الأمور، حيث أن النظم المحاسبية والرقابة الداخلية قد تغطي أي جانب من جوانب أعمال الجمعية التي نعتبرها مناسبة. لن يتطلب نظرنا في النظم المحاسبية والرقابة الداخلية للجمعية إجراء دراسة مفصلة وتقييماً ولن يكون كافياً لتمكيننا من تقديم رأي منفصل بشأن فعالية هيكل الرقابة الداخلية على التقارير المالية. لن يتم تصميم أعمال المراجعة

6. لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة الجمعية والتي سيتم إبلاغكم بها في حالة ملاحظتنا لها أثناء القيام بأعمال المراجعة.

7. لمساعدتنا في فحص قوائمكم المالية فإننا أيضاً سوف نطلب الاطلاع على كافة المستندات أو القوائم، بما في ذلك المراجعة المالية والتشغيلية ومحاضر اجتماعات الإدارة وجمعية الشركاء. كما يحق لنا حضور كافة هذه الاجتماعات للجمعية واستلام إخطار بمثل هذه الاجتماعات.

8. وكجزء من المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فأننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما اننا نقوم بتحديد وتقويم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطا، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على ادلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساساً لإبداء رأينا.

9. وفقاً للمعايير المهنية، فإننا في الحالات غير العادية التي يتعذر علينا فيها إتمام أعمال المراجعة أو تكوين رأي أو في الحالة التي لن نتمكن فيها من إصدار رأي، فإننا يمكن أن نمتنع عن إبداء رأي أو إصدار تقرير متحفظ.

10. بمجرد إصدار تقرير مراجعتنا، فإنه سوف لن تكون هناك مسؤوليات إضافية مباشرة ملقاة على عاتقنا بشأن القوائم المالية لتلك السنوات المالية. ونتوقع منكم إبلاغنا بأية أحداث جوهرية تطرأ خلال الفترة الواقعة بين تاريخ تقريرنا وتاريخ انعقاد جمعية الشركاء السنوية والتي قد تؤثر على القوائم المالية.

مسؤوليات الإدارة:

1. سيتم تنفيذ خدمتنا على أساس أن الإدارة والمكلفين بالحوكمة، وحسبما هو ملائم، على داريه وعلم بأنهم مسؤولين عن:

أ- الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية وفقا "لمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعايير والإصدارات الأخرى ذوي العلاقة الأخرى المطبقة بالمملكة".

ب- عند إعداد القوائم المالية فان الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة الجمعية على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح حسبما هو ملائم عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدا الاستمرارية في المحاسبة مالم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الجمعية أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

ت- الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، ناتج عن غش أو خطأ.

- وكذلك تمكيننا من:

أ- إتاحة المعلومات في الوقت المناسب التي تدرك الإدارة أنها تتعلق بإعداد القوائم المالية مثل السجلات والمستندات والأمور الأخرى.

ب- الحصول على أي معلومات إضافية قد نطلبها من الإدارة لأغراض المراجعة:

- الوصول غير المقيّد إلى الأشخاص في الجمعية الذين نرى ضرورة الحصول على أدلة المراجعة منهم وموظفيهم ومراجعي حساباتهم لأغراض اعمال المراجعة الخاصة بالجمعية.
- إن إخفاق الإدارة بتزويدنا بالمعلومات المشار إليها أعلاه أو تمكيننا من الوصول للأشخاص باعلاه قد يدفعنا لتأخير إصدار تقريرنا أو تعديل إجراءاتنا ورأينا. وفى حالة حدوث تأخير للوصول للمعلومات مما يترتب عليه تحملنا وقتاً وتكلفة أضافيه فأننا نحتفظ بحق المطالبة بزيادة في الاتعاب لتعويض التكلفة والوقت الإضافي.

2. ان الإدارة مسؤولة أيضا عن تعديل القوائم المالية لتصحيح التحريفات التي تم تحديدها من قبلنا وتؤكد لنا بموجب الافادات المكتوبة بانها تعتقد بان آثار التحريفات غير المسجلة غير هامة، بمفردها أو في مجموعها، بالنسبة للقوائم المالية ككل.

3. إن الإدارة مسؤولة عن إبلاغنا بكافة الاداءات بشأن عدم صحة المعلومات المالية المستلمة من الإدارة أو المكلفين بالحوكمة وتمكيننا في الوصول الكامل لهذه الادعاءات ولأية تحقيقات داخلية تمت بشأنها في الوقت المناسب. وتشمل الادعاءات المتعلقة بالمخلفات المالية ادعاءات التلاعب بالنتائج المالية من قبل الإدارة أو الموظفين، أو التحايل المتعمد على نظام الرقابة الداخلية، أو التأثير غير المناسب على معاملات الجهات ذات

العلاقة من قبل تلك الجهات، أو تضليلنا عمداً، أو ادعاءات أخرى تتعلق بتصرفات غير نظامية أو غش والتي قد تؤدى الى وجود تحريفات في القوائم المالية.

4. إن الإدارة مسؤولة عن إبلاغنا بالأحداث اللاحقة التي تتطلب تعديل على أو الإفصاح عن القوائم المالية وفقًا لمعيار المراجعة الدولي 560، "الأحداث اللاحقة"، المعتمد في المملكة العربية السعودية. وهذا يشمل:

أ- الأحداث التي تقع بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع.

ب- الحقائق التي تعلم بها الإدارة بعد تاريخ تقرير المراجع، ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية.

ت- الحقائق التي تعلم بها الإدارة بعد إصدار القوائم المالية والتي، لو كانت معروفة في وقت اعتماد القوائم المالية أو تاريخ تقرير المراجعة، قد تتسبب في تعديل القوائم المالية.

محددات عملية المراجعة:

هناك قيود ملازمة لعملية المراجعة تشمل، على سبيل المثال، استخدام التقديرات، وفحص البيانات بشكل اختياري، واحتمال وجود تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية يمكن أن يحول دون كشف أخطاء أو غش أو عدم التزام بقوانين وأنظمة جوهرية. وبالتالي، هناك مخاطر معينة تتمثل في عدم كشف أي تحريف جوهري تشتمل عليها القوائم المالية. كما ان أعمال المراجعة لا يتم تصميمها للكشف عن حالات الغش أو التحريفات غير الجوهرية في القوائم المالية.

خطاب الإفصاح العام (الإفادات المكتوبة):

حسب معايير المراجعة، فإننا سوف نقوم بتوجيه استفسارات محددة إلى الإدارة عن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وسنطلب من الإدارة تزويدنا بخطاب يتضمن إفاداتها وتأكيداتها عن تلك الأمور. تعتبر ردود الإدارة على استفساراتنا وإفاداتها وتأكيداتها المكتوبة ونتائج اختبارات المراجعة، من بين اشياء أخرى، بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتمد عليها في تكوين رأينا حول القوائم المالية.

الاستقلالية:

إذا بدأنا في أداء الخدمات لكم ونما لعلمنا لاحقاً وجود حالات قد تخل باستقلاليتنا فيما يتعلق بأداء تلك الخدمات أو أي عمل آخر نقوم به لكم فإننا قد نحتاج إلى الجمعية العمل في أداء تلك المهمة. وإذا حدث ذلك فسوف نسعى لحل الموضوع بأسرع فرصة ممكنة ونبحث عن حل يسمح لنا بالاستمرار في المهمة. أما في حالة تعذر وجود حل، فإننا سنضطر إلى إنهاء خدماتنا فوراً ولكن سوف نقوم بالتشاور معكم قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة.

أوراق العمل:

إن أوراق العمل لهذه المهمة هي ملك **لشركة صالح سليمان بن صالح الجبيلان محاسبون ومراجعون قانونيون**، الاطلاع على تلك الأوراق لن يسمح به باستثناء ما هو مطلوب قانوناً أو وفق متطلبات أية أنظمة أو بواسطة معايير مهنية محددة.

استخدام البريد الإلكتروني:

قد نستخدم البريد الإلكتروني كوسيلة اتصال في حالة موافقتكم على ذلك، وفي هذه الحالة يتطلب منكم قبول الأخطار المتأصلة (بما في ذلك أخطار السلامة لاعتراض الوصول غير المصرح به عن هذا الاتصال، وأخطار الفيروسات وأية إجراءات مضرة أخرى) والتي تتطلب منكم إجراء مراجعة للفيروسات.

وتقر الشركة أن البريد الإلكتروني يتنقل من خلال شبكة الأنترنيت العامة التي هي وسيلة اتصال غير مضمونة، وبالتالي فإن سرية المعلومات المرسلة يمكن أن تتعرض لخطر.

نشر القوائم المالية وتقريرنا حولها:

في حالة قيام الجمعية بنشر التقرير السنوي أو أي بيانات مالية مع الإشارة فيها إلى شركتنا فأنه يجب تزويدنا بصورة من تلك الوثائق لمراجعتها لمعرفة مدى اتساقها مع القوائم المالية التي أصدرنا تقريرنا حولها والموافقة عليها قبل نشرها.

فريق العمل:

سيكون الأستاذ صالح الجبيلان هو الشريك المسؤول مسئولية شاملة عن العملية وسوف يكون حلقة الوصل مع الإدارة العليا الجمعية بالإضافة الى الإشراف على كافة الخدمات التي سوف نؤديها للجمعية.

كذلك سوف نبذل قصارى جهدنا لضمان أن الأفراد المعنيين في هذا العقد يشاركون في تقديم الخدمات ومع ذلك قد نستبدل أولئك بآخرين لبعض المهارات والخبرات.

التوقيت:

سوف نقوم بمناقشة الاتفاق على مواعيد التقارير معكم لتتوافق مع متطلباتكم وتوقعاتكم -وبهذا الصدد سنطلب من إدارتكم المالية إعداد الجداول الضرورية والمعلومات الأخرى المطلوبة لتكون لدينا قبل بداية المراجعة للقيام بمراجعتنا وذلك للحد من مقابلة أي مشاكل رئيسية غير منظورة حيث نلتزم بقدر المستطاع بتسليم تقرير مسودة القوائم المالية في المواعيد المتفق عليها معكم. وسوف نقوم بإبلاغكم فوراً بأية حالات قد نواجها ربما تؤدي إلى تأخير جوهري وذلك حتى يتسنى لكم اتخاذ ما ترونه مناسباً من خطوات تصحيحية.

عـام:

1. إن هـذا العقـد يمثـل كامـل الاتفاقيـة فيمـا بـين الجمعيـة وشركتنـا فـيما يتعلـق بالخـدمات المشـار إليهـا في هـذا العقـد. يحـل هـذا العقـد محـل ويلغـي أيـة عـروض أو مراسـلات أو اتفاقيـات تفـاهم سـابقة سـواء كانـت خطيـة أو شـفوية. إن الاتفاقيـات المتضـمنة في هـذا العقد سوف تظل سارية حتى إكمال أو إنهاء الأمور موضوع هذا العقد.
2. أي خـلاف أو تغيـيرات لشـروط هـذا العقـد يجـب أن تـتم كتابـةً ولـن يصـبح سـاري المفعـول مـا لم يوقع بواسطة شريك مرخص في شركتنا وبواسطة ممثل مفوض من الجمعية.
3. لا يحـق للموظـف أو الجمعيـة بعـد انتهـاء العلاقـة الوظيفيـة مـع شركتنـا (SJCPA) التعاقـد والعمل مع الجمعية (العميل) او الموظف الا بموافقتنا.

تسليم الخدمة:

سـوف نسـعى لضـمان أن تكـون خـدماتنا مرضـية في كـل الأوقـات. وإذا رغبـتم في أن تناقشـوا معنـا كيـف يمكـن تحسـين الخـدمات، أو لم تكونـوا راضـين عنهـا، فنرجـو ألا تـترددوا بالاتصـال بالشـريك، أو المـدير المسـئول مـن العمليـة، حسـب الحاجـة. ونضـمن لكـم النظـر في أي شـكوى في أسرع وقت ونعمل كل ما في وسعنا لإنهاء الأمر.

المحافظة على السرية:

1. تكـون كـل المعلومـات التـي نحصـل عليهـا مـن الجمعيـة وعملائهـا خـلال عملنـا سريـة. نتعهـد بـأن لا نقـوم بإفشـائها لأي طـرف ثالـث، ويجـوز لنـا إذا اقتضـت الحاجـة إطـلاع موظفينـا ومسـئولينا عـلى هـذه المعلومـات شريطـة أخـذ التعهـدات اللازمـة والدائمـة علـيهم بعـدم إفشـائها إلى أية جهات أخرى في أي وقت من الأوقات.
2. لا تحـول التعهـدات أعـلاه بالمحافظـة عـلى السرـية دون الإفصـاح عـن أيـة معلومـات بموجـب أنظمـة أو قـوانين سـارية المفعـول بالمملكـة العربيـة السـعودية أو بطلـب وموافقـة الجهـات القضـائية المختصـة في المملكـة العربيـة السـعودية (شريطـة أن نقـوم بإشـعار الجمعيـة مسـبقاً عـن أي طلـب لأيـة معلومـات قبـل الإفصـاح عنهـا). كـما لا تسرـي هـذه التعهـدات عـلى أية معلومات معلنه للجميع (ماعدا الإفصاح غير المسموح به).

أمور نظامية:

نحـن ملتزمـون بمراعـة مـاورد بنظـام مكافحـة غسـيل الأمـوال الصـادر بالمرسـوم الملـكي رقـم م/31 بتـاريخ 1433/05/11هـ سـواء في عمليـة المراجعـة أو في تطبيـق إجـراءات المراجعـة المتعلقة بهذا الشأن.

أتعاب المراجعة وشروط السداد:

1. يتم احتساب أتعابنا على أساس الوقت الفعلي والنفقات المتكبدة مع مراعاة درجة المسؤولية المعنية والخبرة والمهارة اللازمة لمراجعة القوائم المالية.

الأتعاب الخاصة بالمراجعة للقوائم المالية للجمعية على النحو المفصل أدناه:

ريال سعودي	
9,000	تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في 2025/12/31 م
2,000	مراجعة الأرباع الأول والثاني والثالث والرابع لنهاية العام 2025م وشامل الرفع علي المنصة.
11,000	**الإجمالي**
1,650	ضريبة القيمة المضافة 15%
12,650	**الإجمالي " شاملة ضريبة القيمة المضافة"**

ملاحظة: -

-المصاريف النثرية (إن وجدت) يتم إصدارة فاتورة بها على أساس فعلي.

2. طريقة السداد:

سيتم تقديم فواتير الأتعاب وذلك حسب جدول السداد التالي:

- 50% دفعة مقدمة من الأتعاب عند توقيع العقد.
- 50% المتبقي من الأتعاب عند تقديم مسودة تقرير المراجعة النهائية.
- اسم الحساب: شركة صالح سليمان بن صالح الجبيلان محاسبون ومراجعون قانونيون
- اسم البنك : بنك الرياض
- رقم الحساب : 2363312069940
- رقم آيبان : SA 72 2000000 236 33 12069940

3. تستحق فواتير أتعابنا عند تقديمها ويلزم سدادها فور ارسال الفاتورة عبر وسائل التواصل.
4. يمكن لكل منها إنهاء الارتباط أو تعليق أعماله بتقديم إخطار كتابي مسبق بـ30 يوماً للطرف الآخر في أي وقت. سوف يتم الإنهاء أو التعليق دون الإخلال بأي حقوق قد تستحق لأي منا قبل هذا الإجراء وتصبح جميع المبالغ المستحقة لنا واجبة الدفع بالكامل عند سريان الإنهاء أو التعليق.
5. في حالة الإنهاء المبكر لارتباطنا، سوف يتم تقديم فاتورة للمنشأة بالخدمات المقدمة حتى تاريخ الإنهاء على أساس عدد الساعات المستغرقة.
6. وإننا على استعداد لمساعدتكم عند الطلب بتقديم خدمات أخرى غير الموضحة أعلاه فيما يتعلق بالخدمات المالية والاستشارية وأية أمور أخرى لا تتعارض مع استقلاليتنا. وتخضع الخدمات الإضافية لترتيبات وشروط منفصلة.

شركة صالح سليمان صالح الجبيلان
محاسبون ومراجعون قانونيون

القوة القاهرة:

سوف لن يكون أي منا نحن أو أنتم مسؤولاً بأي شكل كان عن التقصير أو التأخير في تأدية التزاماتنا المعنية بموجب هذا التعيين إذا كان التقصير أو التأخير ناتجاً عن أسباب تقع خارج السيطرة المعقولة للجهة التي قصرت في الأداء.

الاستلام والموافقة:

نرجو التكرم بالتوقيع على نسخة هذا العقد وإعادتها لنا للدلالة على أنها تتفق مع مفهومكم للترتيبات الخاصة بمراجعتنا للقوائم المالية السنوية للجمعية.

إننا نقدر هذه الفرصة التي تتيح لنا خدمتكم، ونؤكد لكم بأننا سوف نولي الأمر عنايتنا الخاصة.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام

شركة صالح سليمان صالح الجبيلان
محاسبون ومراجعون قانونيون

صالح سليمان الجبيلان
ترخيص رقم 951

التاريخ: 1446/11/03 هـ
الموافق: 2025/05/01 م

جمعية البر الأهلية بوادي حلي

الاسم: مقبول مطر الدرهمي

التوقيع:

المنصب الوظيفي: رئيس مجلس الإدارة

التاريخ: ٢٠٢٥/٥/٢